

أوقفوا محاكمات العار!

حددت المحكمة الاستئنافية بنابل يوم 6 فيفري 2023 كتاريخ لجلسة الاستئناف على الحكم الفضيحة الذي اصدرته الدائرة الجنائية بالمحكمة الابتدائية بقرمبالية و القاضي بسجن العابرة جنديا " مايا " ب 3 سنوات سجن على اساس الفصل 230 اللادستوري و المجرم للمثلية الجنسية و هو اقصى عقوبة على معنى هذا الفصل و سنة سجن لمن معها في الملف و يكون هذا الاستئناف على خلفية إيقاف 4 افراد من مجتمع الميم عين في مدينة الحمامات في الليلة الفاصلة بين 11 و 12 ديسمبر 2022 من قبل فرقة محاكم التفتيش الأخلاقية "فرقة الوحدة المختصة للوقاية الاجتماعية التابعة للشرطة العدلية بالقرجاني " التي تكبدت عناء التنقل من العاصمة الى الحمامات فقط من اجل تجريم الموقوفين.ات على أساس هوياتهم.ن الجندرية و توجهاتهم.ن الجنسية و ما لحق اعمال الاستنطاق من ارغامهم.ن للإدلاء باعترافات تحت التهيب و التخويف و دون السماح لهم.ن بالاتصال بالمحاميين.ات ثم تواصلت الخروقات بمركز الايقاف ببوشوشة أين تعرضوا لكل الممارسات التي تحط من قيمتهم.ن الانسانية و كرامتهم.ن وصولا للحق القسري للعابرة جنديا " مايا " في السجن المدني بمرناق .

يأتي هذا الحكم في ظل حملة من الإيقافات و المحاكمات التي وصلت ذروتها من شهر ماي و جوان 2022 بأكثر من 59 محاكمة خلال شهرين على أساس الفصول المجرمة للهويات الجندرية و واصلت الدولة تعميمها عن الانتهاكات خلال الاستعراض الدوري الشامل عبر جوابها عن الاسئلة المتعلقة بحقوق مجتمع الميم عين و التي افصحت خلالها عن معلومات مغلوبة ضربت بها عرض الحائط كل التوصيات و المطالب الموجهة للدولة التونسية فكان أولها ان الدولة التونسية لا تأذن بفحوصات الشرجية من اجل اثبات الممارسات الجنسية المثلية في تونس و اردفت خطابها بأرقام من قبيل انه لا يوجد سوى 3 قضايا على أساس الفصل 230 في تونس منذ 2017 و انه في سنة 2022 لم تمارس الدولة أي فحوصات شرجية

و على هذا الأساس تطلب المنظمات و الجمعيات الممضية ب :

-الافراج الفوري عن مايا و المودعين.ات بالسجن في هذه القضية و انصافهم.ن في الطور الاستئنافي و رد الاعتبار لهم.ن

-إلغاء الفصل 230 الذي يجرم المثلية الجنسية و الذي يعاقب عليه ب 3 سنوات سجن و الغاء الكل الفصول المجرمة للهويات الجندرية و الحريات الفردية

-الايقاف الفوري للفحوصات الشرجية لإثبات المثلية الجنسية و تذكر بانها فحوصات قسرية تعذيبية تتعارض مع القانون الوطني و الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الدولة التونسية و تأكد للأطباء الشرعيين أن

هذه الفحوصات لا تتعارض مع أخلاقيات المهنة فقط و إنما ترقى الى معامل السيئة و المهينة و ضرب من ضرب التعذيب

الامضاءات :

1. دمج الجمعية التونسية للعدالة و المساواة
2. الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان
3. الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات
4. المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية
5. مبادرة موجودين للمساواة
6. الجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية
7. المنظمة التونسية للأطباء الشبان
8. جمعية تقاطع من اجل الحقوق والحريات
9. المنظمة التونسية لمناهضة التعذيب
10. منظمة اليوصلة
11. جمعية المفكرة القانونية - تونس
12. المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب
13. منظمة محامون بلا حدود
14. الأورو متوسطة للحقوق
15. مجموعة توحيدة بالشيخ
16. الجمعية التونسية للصحة الإيجابية
17. الائتلاف التونسي لإلغاء عقوبة الإعدام
18. جمعية تفعيل الحق في الاختلاف
19. جمعية بنا للإعلام والتنمية
20. الراقصون المواطنون الجنوب
21. جمعية نشاز
22. جمعية كلام
23. جمعية مرأة و مواطنة
24. مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الانسان
25. الجمعية التونسية من أجل الحقوق و الحريات
26. فيدرالية التونسيين من اجل المواطنة بين الضفتين
27. حركة المواطنة للتونسيين بفرنسا

28. اللجنة من اجل احترام الحريات وحقوق الإنسان في تونس

29. جمعية حسن السعداوي للديمقراطية والمساواة

30. الشبكة التونسية للعدالة الانتقالية

31. التحالف التونسي للكرامة ورد الاعتبار

32. منتدى التجديد

33. ائتلاف صمود